وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
مركز دراسات الخليج العربي
قسم الدراسات الاقتصادية
بحوث الخليج العربي

سلسلة بحوث محكمة تهتم بالخليج العربي والجزيرة العربية ▪ تصدر عن هيئة تحرير مجلة الخليج العربي ▪ مركز دراسات الخليج العربي ▪ جامعة البصرة / البصرة : جمهورية العراق
العدد :27 لسنة 2010

تحليل الواقع الاقتصادي
لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)

م.م. بان علي حسين المشهداني
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

تحليل الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)

م .م . بان علي حسين المشهداني

الملخص :

تميزت دول مجلس التعاون الخليجي بموقعها الجغرافي من حيث وقوع دولها على البحار (الخليج العربي ، بحر العرب ، البحر الأحمر) مهمة في حلقة النقل والتجارة العالمية . كما تميزت أيضا بأحتواء باطن أراضيها على نسبة مهمة من احتياطيات النفط والغاز وهذا جعلها من أهم مراكز إنتاج النفط والغاز في العالم وهنا شعرت تلك الدول أنها بحاجة إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية لتحسين وتطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى (الزراعة ، الصناعة الاستخراجية والتحويلية ، السياحة) وخاصة أن ماتمتلكه من إيرادات

نفطية ستكون أداة بأتجاه التنمية وتسخير تلك القطاعات سعياً وراء تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، وان النجاح في هذه المهمة سيمكن هذه الدول من تأمين متطلبات الأمن القومي الخليجي ألا وهو الأمن الاقتصادي والاجتماعي والغذائي .

==========

The analysis of Economic Gulf Cooperation Conference States for (2000-2008)

Abstract

The Gulf Cooperation Council Countries characterize with their geographical position in respect of their location on the seas (Arab Gulf , Arab Sea , Red Sea) . This characteristic is important in universal transportation and trade . In addition , these Countries have an important rate of oil and gas revenues and this make them of the most important Centers to produce the oil and gas in the world . Therefore these Countries feel that they need to depend on self ability to improve and develop other economic sectors (agriculture , extraction and transformational industries) especially in respect of their oil revenues as a tool towards development and achieving sustainable development requirements . The success in achieving this task will enable these countries to insure national security requirements . Which consist of economic , social and nutritive security .

المقـــــدمـة :

تقع دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، الامارات ، الكويت ، قطر ، البحرين ، عمان) في جنوب غرب القارة الآسيوية ، وتبلغ مساحتها حوالي (052, 423, 2) ألف كم^2 . حيث تشكل دول الخليج فيما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة ، فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية فيما عدا دولة اليمن من الجنوب ، وحدود هذه الدول متصلة لاتفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية وظروفها الطبيعية والمناخية وجيولوجية متشابهة وحياتها النباتية والحيوانية واحدة ، وتمتاز بمناخ صحراوي يتصف بحرارته وجفافه في

الصيف وبرودته في الشتاء ، هذا الى جانب التضاريس المتنوعة مثل الجبال والوديان والشواطئ والسهول :

ومن أهم الصفات التي تتصف بها أقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من وحدات أقتصادية صغيرة سواء من ناحية المساحة أو من ناحية السكان بأستثناء المملكة العربية السعودية ، فضلاً عن اعتماد هذه الدول على مصدر رئيسي للدخل وهو النفط ، اذ تفتقر هذه الدول الى موارد طبيعية أخرى بأستثناء النفط والغاز الطبيعي ، وأرتفاع متوسط دخل الفرد بعد أكتشاف النفط نتيجة الزيادة السريعة في الأنتاج وارتفاع أثمان النفط حيث تم تقدير الناتج المحلي الأجمالي لها بحوالي (1 ,037) تريليون في عام 2008 ، أما بالنسبة للفرد فقد قدر الى (26 ,900) دولار عام 2008 (*) .

فرضيـة البحث :

على الرغم من أحتلال قطاع الصناعة الأستخراجية المركز الأول مابين القطاعات المكونة للناتج المحلي الأجمالي GDP، الا أن دول مجلس التعاون الخليجي سعت نحو تنويع هيكلها الأنتاجي وتطوير قطاع الزراعة .

(*) WWW . gcc-sg.org / php

مشكلـة البحث :

أن المشكلة التي تعاني منها دول المجلس الآن هي الأعتماد الكلي على ايرادات النفط ، ولاشك أن هذا المسلك لايخلو من الصعوبة بسبب تذبذب وتقلب اسعار النفط في الأسواق العالمية . حيث أن تلك الدول معرضة في أي وقت الى أنعدام الإستقرار الأقتصادي وبالتالي انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي المتأتي من إيراداتها النفطية .

هـدف البحث :

يهدف البحث الى بيان نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية للناتج المحلي GDP لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة من (2000– 2008) .

ولهذا سنتاول ما يلي :–

أولاً : تأسيس دول مجلس التعاون الخليجي والأهداف الأساسية لهذا المجلس وأسباب تأسيسه .

ثانياً : تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي .

ثالثاً : تطوير مصادر الدخل بالاعتماد على تطوير القطاع الزراعي .

رابعاً : لاستنتاجات والتوصيات .

أولاً : تأسيس دول مجلس التعاون الخليجي والأهداف الأساسية لهذا المجلس وأسباب تأسيسه .

في 4 فبراير 1983م أعلن وزراء خارجية الدول الخليجية الست المكونة للمجلس عن قيام " مجلس التعاون الخليجي " وذلك من اجل تنسيق الجهود وبلوغ الغايات المنشودة لسكان منطقة الخليج التي تتمثل في تكوينها السياسي والاجتماعي وتقاربها الثقافي والحضاري . ومن الأهداف الأساسية لهذا المجلس [1] :–

1– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها .

2– تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية :–

أ– الشؤون الاقتصادية والمالية .

ب– الشؤون التجارية والكمركية والمواصلات .

جـ– الشؤون التعليمية والثقافية .

د – الشؤون الأجتماعية والصحية .

هـ – الشؤون الأعلامية والسياحية .

و– الشؤون التشريعية والإدارية .

4– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية وأقامة مشاريع مشتركة وتشجيع القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوب المنطقة .

والجدول التالي يوضح لنا امكانيات الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة وعدد السكان لعام 2008 .

جدول (1)

الدول	العواصم	السكان مليون نسمة	المساحة كم	العملة
السعودية	الرياض	24 ,735 ,000	2 ,000 ,000	**ريال سعودي**
الأمارات	ابو ظبي	5 ,402 ,375	83 ,600	**درهم إماراتي**
للكويت	مدينة الكويت	3 ,399 ,637	17 ,818	**دينار كويتي**
البحرين	المنامة	1.046.814	707	**دينار بحريني**
قطر	الدوحة	1 ,450 ,000	11 ,427	**ريال قطري**
سلطنة عُمان	مسقط	4.345.000	309 ,500	**ريال عُماني**
المجموع		40 ,378 ,826	2 ,423 ,052	

المصادر : السكان مليون نسمة ، موقع على شبكة الانترنيت ، 2009
WWW . gcc – sg . org / php
المساحة (كم^2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 / صندوق النقد العربي ، ص273 .

وهناك أسباب مهمة أدت الى قيام " مجلس التعاون الخليجي "وهي :- [2]

1- الاطماع الأجنبية في المنطقة وقد ازدادت هذه الأطماع منذ أكتشاف النفط واتخذت احياناً اشكالاً علنية .
2- تزايد الأيدي العاملة الوافدة بعد أكتشاف النفط في المنطقة وأزدياد النشاط التجاري وقلة الأيدي الوطنية العاملة .
3- وجود فوائض مالية كبيرة في دول المنطقة .
4- ضيق السوق المحلية بكل دولة ومحدودية عدد المستهلكين من السكان مما يؤثر على مستقبل الصناعات والأنشطة التجارية في المنطقة .
5- ضيق المساحة الجغرافية لدول المجلس بأستثناء السعودية وهو ما يمثل صعوبات من أهمها التأثير السلبي على عملية الدفاع .

وبحسب رأي . لقد حقق المجلس بعض اهدافه حيث سعى الى تنويع مصادر الدخل بعدما كان معتمداً بالدرجة الاولى على الصناعة الاستخراجية (النفط الغاز) والتوجه نحو تطوير قطاع الزراعة وقطاع السياحة والسعي الى توفير العيش الرغيد في دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانياً :- **تحليل مساهمة القطاعات الأقتصادية المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي** :

ان تحليل دور وأهمية كل قطاع من قطاعات الناتج المحلي الأجمالي (GDP) يتطلب إن نبين أهميته النسبية بالنسبة للأقتصاد الوطني للبلد . فالناتج المحلي الأجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين ، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة انتاجية معينة الفرق بين قيمة اجمالي الانتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي الى عدة قطاعات ، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتبعه غالبية الدول العربية كالتالي : (الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك والبناء والتشييد ، الغاز والغاز والكهرباء) أو خدمية وتشمل (الاسكان ، خدمات حكومية ، خدمات أخرى) . أن معرفة حجم التقسيم القطاعي والاهمية النسبية لتلك القطاعات له أهمية كبيرة ، فالناتج المحلي الاجمالي يتسم بالحيوية والتجديد لأنه متأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به كأسعار النفط العالمية والتطورات الطارئة على قطاع الصناعة التحويلية ، فضلاً عن مدى اهتمام الحكومات بأولوية القطاع الزراعي لديها فيرتفع تارة وينخفض تارة اخرى ، لذلك سيتم التطرق الى الاهمية النسبية لتلك القطاعات منفردة بكل دولة من دول المجلس على حده .

1- **المملكة العربية السعودية** :

تبلغ عدد القطاعات المكونة للهيكل الأقتصادي السعودي من أحد عشر قطاعاً وكما هو ظاهر في الجداول (2) و(3) وبأخذ سنة (2000) سنة أساس يمكن تحليلها من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الاتية :-

الناتج المحلي الأجمالي GDP

نلاحظ أن الناتج المحلي كان في 2000 بحدود (188.442) مليار دولار قد أرتفع عند مستوى (551، 188) مليار دولار في سنة 2002 ، ثم بدأ بالأرتفاع المضطرد ليصل الى (800, 468) مليار دولار في سنة 2008 ، وهذا التغيير في حجم الناتج القومي الأجمالي له علاقة بقطاع الصناعة الأستخراجية (وأسعار النفط في السوق الدولية لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الأقتصاد السعودي ، وأن المتتبع للمسيرة النفطية الخليجية للفترة من (2001–2008) يمكن أن يؤشر على ثلاثة مراحل رئيسية للأرتفاع أسعار النفط وهي كالآتي [*]

1- ارتفاع أسعار النفط للفترة 2002–2003.
2- أرتفاع أسعار النفط للفترة 2004–2005.
3- أرتفاع أسعار النفط للفترة 2007– 2008 .

وهو ما ترك أثر على مجمل الناتج المحلي الأجمالي بأعتباره المؤشر الأساس في الأقتصاد السعودي بصورة عامة وبأقتصاديات معظم البلدان المصدرة للمواد الأولية الهيدروكربونية ، حيث أرتفع سعر النفط في عام 2000 الى (60, 27) وأستمر دون 30 دولاراً حتى عام 2004 ، حيث أخذت الطفرة النفطية تتصاعد عندما بلغ أنتاج أوبك أكثر من 34 مليون برميل يومياً ، فوصل سعر برميل النفط الى 36 دولاراً ، وأستمر حتى بلغ متوسط أسعار سلة نفط الأوبك (10, 69) دولاراً للبرميل في 2007[3] ، ثم ارتفع أكثر فوصل الى (131.12) دولاراً للبرميل في 2008 [4].

أ- قطاع الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك :-

ومن ضمن أستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي اطلقت المملكة سبعة مبادرات جديدة لتطوير هذا القطاع من (2010–2013) ومن هذه المبادرات[5] :-

الأولى / أنشاء مركز وطني للمعلومات الزراعية .

الثانية / ترشيد أستخدام المياه في المحاصيل الزراعية الأخرى عدا القمح والأعلاف الخضراء من خلال تخفيض استهلاك ما يقارب 6 مليارات متر مكعب الى 3 مليارات متر مكعب سنوياً .

الثالثة / تأسيس كيان متخصص يتولى مناولة وتسويق الخضار بشكل علمي ، يكون قادراً على ربط العرض بالطلب وتوفير المنتج المحلي في موقع الطلب .

(*) ان الطفرة النفطية الثالثة بدات مثلما بدات الطفرة الاولى والثانية ، عندما تلاشت الطاقة الانتاجية الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض اسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة ، التي كان من المفروض تطويرها في وقت مبكر لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط

(م) علي خليفة الكواري،الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2009 ،ص17-18 .

الرابعة / تطوير أساليب مناولة وتسويق وتصنيع التمور في المملكة .
الخامسة / تحسين أقتصاديات التربية في قطاع المواشي .
السادسة / تطوير أهم وأرخص مصدر للبروتين في المملكة (قطاع الدواجن) .
السابعة / التركيز على القطاع السمكي من خلال خلق كيان لمناولة وتسويق منتجاته التي سيتم تصدير الجزء الأكبر منها خارج المملكة .

من خلال ملاحظة جدول (2) نلاحظ أن هذا القطاع شهد تطوراً ملحوظاً من سنة (2000–2008) حيث أرتفع من (188.442 – 468.800) مليون دولار .

وأسباب هذا الارتفاع يعود الى جودة موسم الامطار فيها حيث يلعب القطاع الزراعي فيها دوراً رئيسياً حيث تراوحت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي عام (2000) الى 5.90 % .

ب–قطاع الصناعة الأستخراجية : حققت المملكة طفرة غير مسبوقة في تطوير هذا القطاع وتحقيق نمواً بنسبة 3.9% ، حيث فتحت المملكة أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية من (500 مليون دولار الى 25 بليون دولار في مجال مشروعات الغاز الجديدة ، أضافة الى توسيع أقتصاد المملكة بدرجة كبيرة من خلال تحديد مستويات انتاج النفط والغاز والمحافظة على هذه الثروة والأستمرار في بناء الصناعات الهيدروكربونية حيث أسفرت الجهود المبذولة في مجال أنتاج الطاقة حيث ارتفع الأحتياطي النفطي حوالي من 165 بليون في (2000) الى 263 بليون دولار في (2008) ، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد ازدادت نسبة المستخدم منه من (5, 48) من إجمالي الغاز المنتج في (2000) الى نحو (95%)[6] . حيث نلاحظ من خلال الجدول (3) بأن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بلغ في سنة (2000–2008) (41.90%–57.17%).

ج – قطاع الصناعة التحويلية : قامت على نوعين من الصناعات في المملكة وهي الصناعات التحويلية التي يقوم بأنشائها القطاع الخاص بدعم وتشجيع من الدولة لإنتاج ما يلبي حاجة الأسواق المحلية من مواد أستهلاكية ، والصناعات الأساسية التي تتعهدها الدولة التي أنشأت لها مدينتين صناعتين في الجبيل وينبع على اعلى مستوى من التقنية الحديثة ، حيث وضعت المملكة أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع بداية بتطوير القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتأهيلها واكسابها المعارف والمهارات والقدرات التي يقتضيها التنافس في الأسواق الصناعية في العالم وصولاً الى نقل أحدث التقنيات العالمية ،

وأصبحت السعودية الدولة المصدرة لأكثر من 90 دولة في العالم بسبب ما حققته المدينتين الصناعيتين حيث أدخلت السعودية الى مصاف الدول المتقدمة [7] حيث بلغ ناتج الصناعة التحويلية في المملكة للمدة(2000–2008) (9.05%– 8.26%) .

د. قطاع الكهرباء والماء والغاز : رصدت المملكة العربية السعودية 346 مليون دولار لأعادة اعمار محطات تحلية المياه في 2010 من أجل تمديد عمر المحطة وذلك للمحافظة على مستوى الأنتاج بعد مرور 25 سنة [8] . حيث نلاحظ من خلال الجدولين (2) ، (3) حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في (2000–2008) من 0.14–0.73 %) .

هـ .قطاع التشييد والبناء : من خلال هذين الجدولين (2) ، (3) سجل هذا القطاع اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي في سنة (2000) وصلت أعلى نسبة (7.90%) وسبب هذا الارتفاع هو زيادة العمالة الوافدة الى المملكة ولكنها وصلت في (2008) الى 4.04) أدنى نسبة بسبب تأثير الازمة المالية على العقارات .

و. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق : وهو الآخر تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي سنة 2001 (08, 7)% لتصل الى (58, 4) % بالأنخفاض الذي طرأ على هذا القطاع يمكن أن يعوض من القطاع النفطي ، حيث يعتبر هذا القطاع أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي للمملكة ، حالياً في 2010 تعمل الحكومة على زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الأجمالي لتصل 11% خلال الأعوام القادمة من أجل بناء اقتصاد قومي ومتين ومتنوع قادر على توفير فرص العمالة للمواطنين السعوديين في كافة المجالات[9] .

ز. التمويل والتأمين : قد أتسم هذا القطاع بالتذبذب ما بين الأرتفاع والأنخفاض حيث كان في 2006 (80, 28%) ثم أنخفض ، وسبب هذا الارتفاع هو زيادة معدلات نمو المجاميع النقدية والائتمان في 2008 الى (34, 2%) وضمن الأستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع المصرفي في المملكة مواصلة تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتطوير المنتجات والبنى التحتية للتجارة الألكترونية في المملكة وايجاد نظام بديل يحل محل نظام الصرف الآلي القائم ووسائل الدفع الالكتروني من خلال طرح بطاقات ألكترونية ذكية (سمارت كارد) وتشير الأحصاءات الى أن معدل أنفاق المصارف السعودية على تطوير بنيتها التقنية يبلغ (270) مليون ريال أي ما يعادل (190) مليون دولار سنوياً[10] .

ح. قطاع النقل والمواصلات : سجل هذا القطاع نمواً جيداً في 2001 حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي (93, 4)% بينما في سنة 2008 أنخفضت نسبة مساهمته الى (99, 2)% وهذا يعود الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي على حساب نسبة مساهمة هذا القطاع .

ط. قطاع الأسكان : نلاحظ ان مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي كانت مرتفعة في سنة (2005) حيث بلغت (30.4 %) وقد يعود ذلك بسبب الخطط التي تبنتها الحكومة لتطوير حجم البناء في المملكة واسكان المواطنين والمقيمين وكذلك كثرة الهجرة الوافدة من الخارج الى المملكة .

ي . قطاع الخدمات الحكومية [*]: من خلال الجدول (3) نلاحظ بأن هناك تطور في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي حيث وصل الى اعلى مستوى له في 2007 ليبلغ (13.91 %) ثم أنخفض الى أدنى مستوى في سنة 2008 ليبلغ (65, 11)% ، وأن هذا النمو السريع الذي حدث في سنة 2006 يمكن أرجاع جزء منه الى رغبة الحكومة في امتصاص جزء من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل .

ك . قطاع الخدمات الأخرى [*]:نلاحظ أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي منخفضة جداً بالمقارنة مع القطاع السابق أذ بلغ في سنة 2001 (16, 2)% ثم وصلت في 2006 الى أعلى مستوى لتبلغ (37, 6)% بسبب ضخامة المشاريع التي تتبناها الحكومة وما تتطلبه من تخصيصات ضخمة لأدامتها . ثم أنخفض الى أدنى مستوى لها في 2008 لتصل الى (83, 1)% .

---

* - الخدمات الحكومية : تشمل خدمات الحكومة في الادارة العامة والدفاع والأعمال الصحية والخدمات التربوية ، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث والخدمات الطبية والبيطرية وخدمات التكافل الاجتماعي .

* - الخدمات الأخرى : يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الأجتماعية والشخصية والصحية والتعليمية والتثقيفية والترفيهية .

2- **دولة الامارات العربية المتحدة** :

يمكن ملاحظة اتجاه وواقع اقتصاد دولة الامارات من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي وكما توضحها بيانات الجدولين (4) و(5) .

الناتج المحلي الأجمالي GDP

أن حجم الناتج القومي الأماراتي أرتفع الى (517, 250) مليار دولار في سنة 2008 بعدما كان في سنة 2000 (117, 66) مليار دولار وأن السبب الرئيسي وراء هذا الأرتفاع يعود الى عدة أسباب :-

استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت في ارتفاع ايرادات الموازنة العامة للدولة وساعدها هذا على التوسع في الانفاق الاستثماري مما ساهم بدوره في انتعاش القطاعات والانشطة الاقتصادية الاخرى كما ان استمرار تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي وزيادة فعالية دور القطاع الخاص في التنمية أدى الى تحسن الاداء الاقتصادي وتعزيز فرص تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو.

أ- قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية : وضعت حكومة الأمارات استراتيجية لتطوير هذا القطاع وتتضمن مايلي [11] :-

*- أعادة هيكلة قطاع الزراعة ليصبح أكثر قابلية للأستدامة وقادر على أحداث التنمية .

*- خفض التأثير الضار بالبيئة وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية ويشمل :-

*- تقليل أستخدام المياه في الزراعة بنسبة 40% حتى نهاية 2013 .

*- تخفيض أستخدام الاسمدة الكيمياوية بنسبة 25% حتى نهاية 2013 .

*- التركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الأمارة ميزة تنافسية وتحسين نوعية وجودة المنتجات الزراعية .

*- تقليل تكاليف الأنتاج .

* - أعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة مثل الزراعة المائية والبيوت المحمية والزراعة العضوية .

*- تبني أفضل الممارسات الزراعية .

*- تعزيز مساهمة الأنتاج الوطني في الأمن الغذائي .

*- التركيز على زراعة النخيل عن طريق الزام جميع المزارع بزراعة أشجار النخيل وخدمتها بشكل سليم وزيادة نسبتها (في المساحة الكلية للمزرعة) وخاصة منها الأصناف المقاومة والمحتملة للظروف المناخية .

*- ترشيد أستخدام المبيدات الزراعية بحيث تقع 90% من المساحات المرشوشة بالمبيدات ضمن المستويات المسموح بها دولياً حتى نهاية 2013 ، فمن خلال الجدول (5) نلاحظ بأن أعلى مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي كانت في سنة 2002 بلغت (46, 3%) ووصلت ادنى مساهمة في سنة 2007 الى (32, 1%) .وذلك بسبب الاحوال المناخية ومواسم الجفاف التي تؤثر على الانتاج والصادرات الزراعية .

ب. قطاع الصناعة الأستخراجية : وضعت الحكومة الأماراتية أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع وتتضمن مايلي [12] :-

*- تستهدف هذه الاستراتيجية تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية من خلال التحديث الصناعي المستمر لمعالجة الاختلالات الموجودة في هذا القطاع .

*- توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية .

*- ان هذه الاستراتيجية تسهم في توفير مصدر دائم ومتجدد للدخل وتطوير قاعدة الموارد البشرية واستحداث أعداد أكبر من الوظائف والمساهمة في نقل التقنية المتطورة والخبرات العلمية وخلق مصادر للاستثمار المحلي من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للأقتصاد الوطني ، فمن خلال الجدول (5) نلاحظ بأن أعلى مساهمة لهذا القطاع كانت في سنة 2008 (24, 38%) وهذا بالتأكيد له أثر كبير على الناتج المحلي بحيث أدى الى أرتفاعه (517, 250) مليار دولار.

ج . قطاع الصناعة التحويلية : نلاحظ من خلال الجدول (5) بأن نسبة مساهمة هذا القطاع كانت في سنة 2001 (1.35%) ثم بدأت ترتفع تدريجياً الى أن وصلت في 2007 الى (08, 13%) ، ثم أنخفضت في 2008 الى (55, 12%) ، لذلك وضعت حكومة الأمارات استراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع ومنها [13]:-

*- تقديم الدعم والحوافز لمختلف أنشطة الصناعات التحويلية مع التركيز على الصناعات المعدنية والطيران والفضاء والبتروكيمياويات والدوائية والتقنية الحيوية.

*- تحقيق التطور الكمي والنوعي في قطاع الصناعات التحويلية الأمر الذي أدى الى تزايد ناتج القطاع خلال السنوات العشر الأخيرة من 17 مليار درهم عام 2001 الى أكثر من 40 مليار درهم عام 2009 ، الا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي لأمارة أبو ظبي حيث تبلغ نحو 4, 7% فقط عام 2009 .

ويتوقع أن تزداد نسبة مساهمة القطاع الصناعي بدولة الأمارات في الناتج المحلي الأجمالي لتشكل ثاني أكبر نسبة بعد قطاع النفط ، وخصوصاً بعد دخول المشاريع الكبيرة حيز التنفيذ في الفترة الواقعة مابين 2010- 2012 ، أذ ستتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الأجمالي 15% مع حلول عام 2012 .

د. **قطاع الكهرباء والماء والغاز** : أتسمت مساهمة هذا القطاع بالأستقرار والثبات وذلك بسبب أتجاه الدولة نحو بناء مختلف الهياكل الصناعية ومحطات التحلية ، حيث بلغت في سنة 2000(1.91%).

هـ. قطاع البناء والتشييد : آخر القطاعات السلعية هو قطاع التشييد الذي حقق أعلى مساهمة له سنة (2003 ، 2007) حيث بلغت على التوالي (00, 8% ، 07, 8%) وذلك لان تلك الفترة تمثلت تبني الدولة خطة البناء الهيكلي والأرتكازي ، فضلاً عن سائر المرافق الخدمية ، وقد تلته عدة أنخفاضات حيث وصلت في 2008 الى (60, 7%) .

و. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق : أن التطور الكبير الذي لمسه قطاع التجارة في دولة الإمارات ساهم في رفع الناتج المحلي الأجمالي خاصة في الفترة (2000–2008) أذ أرتفعت المساهمة في 2003 الى(89, 12%) وذلك لتطور نشاط أعادة التصدير خاصة في أمارة دبي فضلاً عن أزدهار حركة السياحة والفندقة في الأمارات ، ويتوقع ان ترتفع قيمة الأستثمار في القطاع السياحي الى 224 مليار درهم أماراتي بحلول عام 2020 ، وهو مايشكل43.2% من إجمالي الأستثمارات في الأمارات حينها ، وكان تقرير منظمة السياحة العالمية توقع تسجيل نمو يتراوح بين 5–9 % في إعداد السياح القادمين الى الشرق الأوسط حيث أحتلت الأمارات المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط والسادسة عالمياً في حجم النمو المتوقع لهذا القطاع[14] .

ز. **قطاع التمويل والتأمين** : نلاحظ من خلال الجدول (5) أن هذا القطاع وصل أعلى مساهمة له في سنة 2007 (00, 6%) ولكن خلال المدة (2000–2008) تراوحت مابين (3.8%–6%).

ح. **قطاع النقل والمواصلات والتخزين** : نلاحظ بأن هذا القطاع وصل نسبة المساهمة في الناتج المحلي في سنة 2002 (27, 8%) بسبب تطور قطاع النقل البحري ونشاط الحاويات في موانئها مما عزز في موقعها العالمي ، خاصة بعد التطور الذي شهده ميناء جبل علي ولكن انخفضت نسبة مساهمته بعد ذلك الى (65, 6%، 36, 6% ، 07, 6% ، 04, 6%) في السنوات التالية (2005 ، 2006، 2007، 2008)، بسبب التواجد العسكري لقوات الولايات المتحدة في مياه الخليج العربي .

ط. **قطاع الأسكان** : اشتهرت دولة الأمارات بالتطور العمراني الكبير ، بيد أن مساهمته في الناتج المحلي لاتتناسب وأنجازاته العمرانية ، فقد ساهم هذا القطاع بجلب العمالة الوافدة من جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأجنبية الأخرى اما لغرض العمل في هذا

القطاع او كهيئة مستثمرين أجانب فمن خلال الجدول (5) تطورت مساهمته في الناتج سنة 2001 (72, 8%) وهي أعلى نسبة له خلال مدة الدراسة (7%) .

ي . قطاع الخدمات الحكومية : اتسم القطاع الخدمي الحكومي الأماراتي بالتطور الفعال ، نتيجة لما أبدته من أهتمام كبير له ، من تخصيصات مالية ، لتشغيل المواطنين بمختلف المجالات ، حيث رصدت ميزانية قدرها (200 مليون دولار) لهذا القطاع ، فضلاً عن رفدها بمختلف التقنيات العلمية والعالمية ، وصل الى مساهمة له في سنة 2002 الى (85, 10%) ، الا أن هذه المساهمة بدأت بالأنخفاض تدريجياً لزيادة عدد السكان وزيادة متطلباتهم وتنوع أذواقهم مما أدى الى الضغط على ميزانية الدولة فأنخفضت مساهمته الى (36, 7%) لعام 2008 .

4- **قطاع الخدمات الأخرى :** تكاد تكون مساهمته واطئة جداً مقارنة بالقطاع الحكومي ، فقد أرتفعت مساهمته من (43, 2%) سنة 2002 الى (62, 2%) سنة 2003، ويعود ذلك الى تطور قطاع السياحة فيها وما يتطلبه من أغداق الأموال والأستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير مختلف الخدمات الأجتماعية والترفيهية ، الا أن مساهمته في الناتج المحلي GDP قد بدأت بالأنخفاض حتى وصلت الى (05, 2%) سنة 2008 وكما هو موضح في الجدول (5) .

3. **دولـة الكويت** :

يمكـن معرفـة اتجـاه وواقـع اقتصـاد دولـة الكويـت مـن خـلال تحليـل مكونـات النـاتج المحلي الاجمالي وكما توضحها بيانات الجدولين (6) و (7) .

أن النـاتج المحلـي الأجمـالي الكويتي تـأثر أيضـاً بمساهمة قطـاع النفط ، وبمساهمة قطـاع الصـناعة التحويليـة وبقطـاع الخـدمات الأخرى ، فضـلاً عن مساهمة قطـاع التجـارة والمطاعم والفنادق فقد أنخفض حجم الناتج المحلي في 2001 (808,ً 32) مليار دولار بعـدما كـان فـي سنة 2000 (780, 37) مليـار دولار ، بسبب أنخفـاض مسـاهمة قطـاع النفط لعام 2001 الى (61, 45)% كذلك أعـوام 2002 ، 2003، 2004، وعلـى التوالـي (20, 41% ، 20, 42% ، 73, 47%) .

أ. قطـاع الزراعـة والغابـات والثـروة السـمكية : لقد وضـعت الحكومـة الكويتيـة استراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع في 2011 وتتمثل بما يلي [15]:-

*- توزيع الأراضي الزراعية .

*- توفير المواد الزراعية .

*- توفير وتامين الخدمات الآلية .

*- تقديم القروض الزراعية .

*- توفير الخدمات الأرشادية .

*- تقديم المساعدات حيث أن الحكومة تتكفل بـ(50%) من قيمة حفر الآبار .

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن نسبة القطاع الزراعي بلغت (38, 0) % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام 2001 وأنخفضت نسبة مساهمته الى (18, 0) في سنة 2008 ، والسبب الحقيقي وراء تدني نسبة مساهمته تعود الى :-

1- تدهور أحوال وخواص التربة ومياه الري فضلاً عن محدودية المساهمة الصالحة للزراعة .

2- وجود قطاعات أخرى أكثر جدوى في الأستثمار في القطاع الصناعي .

ب. قطاع الصناعة الأستخراجية : من خلال الجدول (7) أرتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الأجمالي حيث كان في سنة 2001 (61, 45)% ثم تعرض لسلسلة من الأنخفاضات والأرتفاعات حيث أرتفع في سنة 2006 (97, 54)% ثم أرتفع أكثر الى أن وصل في 2008 (45, 59)% أي أن هذا القطاع تأثر بأرتفاعات أسعار النفط .

ج.قطاع الصناعة التحويلية:ساهم هذا بمركز لابأس في الناتج المحلي الكويتي،إذ أرتفعت مساهمته في سنة2004 الى(7,99)%بسبب تبني الدولة نهج تنويع مصادر الدخل .

د. قطاع الكهرباء والغاز والماء : حيث ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي في سنة 2001 (05, 1)% واطئة سالبة ، ثم ارتفعت نسبة مساهمته في السنوات (2002، 2003، 2004) حيث بلغت على التوالي (53, 2 ، 41, 2، 19, 2)%، ثم تعرض لأنخفاضات متتالية حيث بلغ سنة 2008 (81, 0)% ، ومن ضمن استراتيجية الحكومة الجديدة أدخال تحسينات في البنية التحتية مثل تحسين المياه والمجاري والطرق وشبكات الكهرباء والهاتف وشبكات النقل العام ، وهذه جميعها سوف تؤدي الى تحسين معدل النمو الأقتصادي وتحسين نوعية الحياة للسكان [16] .

هـ. قطاع التشييد والبناء : ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي كما هو موضح في الجدول (7) لتصل في 2001 الى (43, 2)% ثم أستمر بالارتفاع للأعوام (2002 ، 2003) على التوالي لتصل (53, 2، 41, 2) % ، وذلك يعود الى زيادة الأنفاق الحكومي على هذا القطاع ، ثم يليها أنخفاضات متتالية في نسبة مساهمته بالناتج

المحلي الأجمالي لتصل في 2008 الى (48, 1)% نظراً لكون هذا القطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة في دولة الكويت فإن نمو هذا القطاع تضافر مع عوامل أخرى أهمها نمو السكان ونمو قوة العمل مما أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة وبلوغ مستويات حرجة.

و. **قطاع التجارة والمطاعم والفنادق** : لقد وضعت الحكومة الكويتية أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع وتتضمن رصد التمويل المناسب لتلك الخطط ، والعمل على رفع درجة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية السياحية ، وأطلاق الفرص للمبادرين على كافة أشكالهم في هذا المجال ومن بين القطاعات التي تمارس دوراً هاماً في تسهيل التنمية السياحية في أي دولة هو القطاع العقاري حيث يقدم خدمات متنوعة مثل الخدمات الفندقية وتسهيلات التسوق والترفيهية في المناطق المغلقة وخدمة سياحة المؤتمرات واللقاءات الدورية والمعارض[17] . حيث بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي الأجمالي لهذا القطاع في 2001(91, 6)% ثم أرتفعت في سنة 2003 الى (70, 7)% ، ثم تعرض الى سلسلة من الانخفاضات المتتالية ليصل في 2007 الى (04, 0)% ، وسنة 2008 الى (46, 3)% ، وتعود أسباب تذبذبها الى مايلي :-

*- تطور نشاط أعادة التصدير . ويعزى هذا الى الزيادة المطردة في اسعار النفط العالمية خلال الاشهر السبعة الاولى من عام 2008 .

*- تطور التجارة البيئية بين دول المجلس والكويت فإن أحدث المؤشرات المتوفرة عن التنوع والتركز السلعي لعام 2007 مقارنة مع 2004 تشير الى زيادة تركز صادرات السلع الرئيسية للدول المصدرة للنفط وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في الاهمية النسبية لصادراتها النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية .

ز. **قطاع التمويل والتأمين والمصارف** : من خلال الجدول(7) نلاحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي وصلت الى أعلى مستوى في سنة 2007(55, 9)%،وقد ساهم الارتفاع الحاصل في أسعار النفط للأعوام الثلاثة(2006،2003، 2008)الى رفع نسبة مساهمته لتصل(90,76، 6, 84،8,7)%في الناتج المحليGDP.

ح. **قطاع النقل والمواصلات** : نلاحظ أن هذا القطاع وصل اللى اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الى (8.78 %) في سنة 2001 ثم تعرض لانخفاضات متتالية الى أن وصل في 2008 الى (5.47 %) .

ط. **قطاع الأسكان** : أن مساهمة هذا القطاع في الكويت تعد ضعيفة جداً ، بسبب التدهور الذي أصاب قطاع المقاولات العام والخاص ، على أثر تطبيق قانون أحلال العمالة

الكويتية محل الوافدة ، إذ لايتجاوز في أحسن حالاته في سنة (2007–2008) على التوالي (69, 4، 56, 4)% .

ي. قطاع الخدمات الحكومية : أن نسبة مساهمة هذا القطاع جيدة ، أذ أرتفعت مساهمته في سنة (2001–2002) على التوالي (53, 24، 83, 23)% ، بسبب تشجيع الحكومة للقوى العاملة الكويتية للعمل في القطاع الخاص ، محاولة منها تخفيف العبء الملقى عليها ولكن هذه النسب أنخفضت الى (41, 9)% في 2008 بسبب تأثير الازمة المالية التي دفعت بدورها الى أن تقلص الحكومة ميزانية هذا القطاع .

ك. قطاع الخدمات الأخرى: أن نسبة مساهمته كانت جيدة في سنة(2003–2004) على التوالي(35, 28،00, 25)% وذلك بسبب أهتمام الحكومة بمختلف المرافق الحيوية في الدولة خاصة الأجتماعية والصحية، الا أن هذه النسبة انخفضت في 2008بحيث وصلت الى (17, 1) % بسبب انخفاض الأنفاق الحكومي الموجه لتلك المرافق في الميزانية العامة .

4. **دولـة قطر** :

يمكن معرفة اتجاه وواقع اقتصاد دولة قطر من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي وكما توضحها بيانات الجدولين (8) و (9) .

مـن خـلال الجـداول يمكـن ملاحظـة مسـاهمة قطاعـات مختلفـة مثـال (الزراعـة ، الصـناعة التحويليـة ، البنـاء والتشـييد ، والمطـاعم والتجـارة ، التمويـل والمصـارف ، قطـاع الخدمات الحكومية ، الخدمات الأخرى ، له أثر في تخفيف أنخفاض مساهمة قطاع النفط على الناتج المحلي الأجمالي .

أ. قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية / أسهم القطاع الزراعي بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك يعود لضآلة المساحة الصالحة للزراعة ، فضلاً عن نقص المياه الصالحـة للـري وتراوحـت نسبتها خـلال المـدة (2000–2008) وصـلت الـى (0,44%– 07, 0%) نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي . لذلك أولت الحكومة القطرية أهتماماً كبيراً بهذا القطاع وعملت على توسيع المجال المخصص للزراعة وذلك عن طريق أقامة مشاريع الري المتطورة وأدخال التقنيات الدقيقة في أساليب الأنتاج مثل الزراعـة المحميـة وتقويـة الأرشـاد الزراعـي وقـد تتطلـب ذلـك آليـة لمراقبـة أسـتخراج الميـاه الجوفيـة خوفـاً مـن نضـوبها وبفضـل التعـاون بـين القطـاع الحكـومي والمسـتثمرين والبحـث

العلمي ، تمكنت من أحتلال موقع رائد فيها وتلعب المزارع الحكومية دوراً هاماً في توفير الخضروات والفواكه والدواجن والألبان واللحوم.

أما قطاع صيد الاسماك فهو يستجيب لـ 90% من الطلب المحلي وهو يستفيد من طول السواحل القطرية وكثرة الخلجان وحسن تجهيز الموانئ[18] .

ب. قطاع الصناعة الأستخراجية / يمثل هذا القطاع الشريان الحيوي لهذا البلد وذلك لأنه يساهم في الانفاق على جميع القطاعات حيث ساهمت الارتفاعات في أسعار النفط الى زيادة مساهمته في الناتج المحلي GDP ، حيث قدرت في سنة 2001 (56.43%)فأرتفعت بنسبة المساهمة في سنة 2008 الى (61.69%) لذلك وضعت الحكومة القطرية أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع وتتضمن مايلي :-[19]

*- أستغلال وتعظيم القيمة المضافة للثروات والموارد الطبيعية الى أقصى درجة ممكنة.

*- تطوير الانتاج في الصناعة الأستخراجية ليصل أنتاج النفط الى حوالي مليون برميل يومياً وانتاج الغاز الطبيعي الى أكثر من 12 مليار قدم مكعب يومياً ، بالأضافة الى حوالي نصف مليون برميل من المكثفات المصاحبة لأنتاج الغاز

*- رفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في الصناعات الأستخراجية والتحويلية الأساسية الى 75% حتى 2010 حسب الخطة المعتمدة مع التركيز على العمالة الفنية .

ج. **قطاع الصناعة التحويلية /** أرتفعت مساهمة هذا القطاع الى (76, 5%) في 2000 ثم تلتها ارتفاعات في سنة 2007 (41, 7%) ، وسنة 2008 (81, 6%) وأسباب هذا الارتفاع :-

*- أرتفاع مساهمته تعود الى اهتمام الحكومة في تنويع مصادر الدخل .هنا حيث ركزت الحكومة القطرية على تطوير صناعة البتروكيمياويات وصناعة الغاز المسيل .

*- أنخفاض مساهمة القطاع الزراعي حولت أنظار الحكومة لتطوير القطاع الصناعي وبالتالي أرتفاع مساهمته .

*- زيادة انتاج النفط والغاز والاداء الجيد لباقي القطاعات مثل التشييد والقطاع المصرفي وارتفاع عائدات الصادرات .

د. قطاع الكهرباء والماء والغاز / أنخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي بسبب الأتجاه نحو تطوير صناعة البتروكيمياويات وتطوير صناعة الغاز المسال فيها حيث بلغت في سنة 2008 (46, 1%) ، وهذا عن طريق رفع الطاقة

الأنتاجية للغاز المسال من (13) مليون طن في سنة 2009 الى (30) مليون طن سنوياً مع نهاية عام 2010[20] .

هـ .قطاع البناء والتشييد / حقق هذا القطاع اعلى مساهمة له في 2007 (65, 5%) الا أن مساهمته انخفضت وصلت في سنة 2008(87, 4%) بسبب تأثير الازمة المالية حيث عملت الحكومة على تخفيض انفاقات هذا القطاع .

و. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق / خصصت الحكومة القطرية في سنة 2010 مبلغ (17 مليار أمريكي) لتطوير هذا القطاع بأعتباره مصدر مهم من مصادر الدخل حيث أحتلت دولة قطر المرتبة (37) عالمياً في مجال التنافسية السياحية والمرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهذا جاء في المنتدى الأقتصادي العالمي دافوس للعام 2009 [21] ، ونلاحظ بأن هذا القطاع وصل اعلى مساهمة له في 2001 الى (75, 5%) ثم تعرض لأنخفاضات متتالية حيث وصل في سنة 2008 الى (57, 3%) .

ز. **قطاع التمويل والتأمين والمصارف /** حيث بلغت نسبة المساهمة لهذا القطاع في 2001 (88, 1%) ، ثم تعرض لأنخفاضات متتالية حيث وصل سنة 2008 (60, 2%) بسبب عزوف المصارف عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها.

ح. قطاع النقل والمواصلات / من خلال الجدول (9) نلاحظ ان اعلى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (3.40 %) وفي سنة 2008 وصلت النسبة الى (29, 3%) .

ط. قطاع الأسكان / لاشك أن مساهمة هذا القطاع ضئيلة جداً فوصلت في 2000 (87, 3%) ، وفي سنة 2008 بلغت (89, 4%) وهذا يرجع الى زيادة المخصصات المالية من قبل الحكومة لتطوير هذا القطاع .

ي.قطاع الخدمات الحكومية / لاقى هذا القطاع اهتماماً كبير من الحكومة ، فقد أنفقت عليه مبالغ طائلة في سبيل القضاء على شبح البطالة ، ونتيجة ذلك أرتفعت مساهمته في 2000 الى (83, 13%) ، اما في سنة 2008 وصلت الى (79, 8%) .

وهذا الأنخفاض بسبب زيادة نمو السكان ونمو قوة العمل التي دفعت بدورها الى تفاقم ظاهرة البطالة .

ك.قطاع الخدمات الأخرى / حقق هذا القطاع مساهمات واطئة جداً ، وذلك نابع من الغاء سياسة الدعم الحكومية لغالبية مرافق الدولة مؤثراً على أنخفاض مساهمته للأعوام (2002

، 2005، 2006) وعلى التوالي الى (−1.12 ، −0.01، −1.35)% ، في حين مساهمته في 2008 وصلت الى (1 ,01) % .

5. **سلطنــة عُمان** :

يمكن معرفة اتجاه وواقع اقتصاد سلطنة عُمان من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي وكما توضحها بيانات الجدولين (9) و (10) .

سيطرت على الناتج المحلي الأجمالي GDP قطاع الصناعة الأستخراجية ، وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، فمن خلال جدول (11) نلاحظ ان الناتج المحلي الأجمالي بسعر السوق كان لسنة 2000 (19.793) مليار دولار ثم أرتفع الى (945, 59) مليار دولار في سنة 2008 وذلك بسبب أرتفاع مساهمة قطاعات (الأستخراجية ، التحويلية ، البناء والتشييد ، التجارة والمطاعم والفنادق ، النقل والمواصلات ، خدمات حكومية ، خدمات أخرى) .

أ. قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية / حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي سنة 2002 (08, 2%) ثم تعرض للأنخفاضات متتالية الى أن وصل الى (01, 1%) سنة 2008 بسبب الهجرة من الريف الى المدن ومحدودية الموارد المائية التي تعتبر من أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية ، وضعت سلطنة عُمان أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع وتتضمن مايلي :-[22]

*- زراعة مليون نخلة في السلطنة .

*- انشاء صندوق برأسمال 7 ملايين لدعم مشاريع المرأة الريفية في مجال الثروة الحيوانية .

*- تخصيص 10 ملايين ريال لدعم برامج التحديث التقني للقطاع الزراعي بأدخال أنظمة الري الحديثة والزراعات المحمية والمكننة الزراعية وتقنيات التربية الحيوانية .

*- تخصيص 4 ملايين ريال لدعم برامج مكافحة الآفات الزراعية وأستخدام وسائل المكافحة الصديقة للبيئة .

*- تخصيص 3 ملايين ريال منها لدعم البرامج البحثية التي تعمل على تطوير لقطاع الزراعي وثلاثة ملايين لصيانة الأفلاج وتقديم القروض الموسمية للمزارعين .

ب. قطاع الصناعة الأستخراجية / نلاحظ من خلال الجدول (11) أرتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي حيث بلغت في 2005 مساهمته (20, 49%) ثم أرتفعت مساهمته الى (45, 51%) سنة 2008 .

ج. قطاع الصناعة التحويلية / بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي (30.842) % في سنة 2008 وتعود هذه الزيادة الى الارتفاع غير المسبوق في عائدات النفط في النصف الاول من سنة 2008 وكانت محصلة ارتفاع كبير في ناتج الصناعة الاستخراجية .

د. قطاع الكهرباء والماء والغاز / أن مساهمة هذا القطاع في السلطنة ضعيفة جداً أذ تراوحت في احسن الظروف مابين (00, 1%- 85, 0%) وذلك بسبب الضغط الكبير الذي تعرضت له محطات الكهرباء لتشغيل محطات تحلية المياه بالأضافة الى الطاقة الكبيرة التي تحتاجها مشاريع الغاز ، وحالياً تركز الهيئة العامة للكهرباء والماء على الطاقة المتجددة حيث توجد دراسة تفصيلية لأنشاء محطة بسعة مابين 100-200 ميجاوات حيث من المتوقع ان يتم الانتهاء منها في صيف 2010 [23].

هـ. قطاع البناء والتشييد / شهد القطاع العماني تطوراً ملموساً اذ أرتفعت مساهمته في الناتج المحلي GDP الى (46, 36%) في سنة 2008 وذلك بسبب استمرار الطلب الكبير على مواد البناء .

و. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق / لاقى قطاع السياحة في سلطنة عُمان تطور كبير بحيث أصبح مركز استقطاب عربي وأجنبي ، وذلك لما حبتها الطبيعة من مناظر خلابة ومناخ ملائم خاصة في منطقة صلالة ، ونتيجة لذلك تطورت مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي GDP من (15, 12%) سنة 2001 الى (04, 13%) سنة 2004 ثم تعرض للأنخفاض الى أن وصل (52, 9%) سنة 2008 بسبب الارتفاع الكبير في اسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة واسعار النفط واسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار .

ز. قطاع التمويل والتأمين والمصارف / أن الأهمية النسبية لهذا القطاع تكاد تكون ضعيفة جداً ، بأستثناء سنة 2001 (45, 6%) ثم تعرض هذا القطاع لأنخفاضات متتالية

الى أن وصل الى سنة 2008 الى (45, 1%) وهذا موضح في الجدول (11) وذلك بسبب ان القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي اكثر انفتاحاً وارتباطاً مع القطاع المصرفي والمالي الدولي سواء من ناحية تواجد المصارف الاجنبية في الاسواق المحلية أو من خلال حجم مطلوبات المصارف الاجنبية على اقتصاداتها وبسبب الازمة المالية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي حيث شهدت بعض مصارف المنطقة بوادر شح السيولة وارتفاع في تكلفة الاقراض .

ح. قطاع النقل والمواصلات والتخزين / ان مسيرة هذا القطاع في السلطنة شهدت تحسناً منقطع النظير ، أذ أرتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي GDP الى (98, 6%) في سنة 2004 وذلك لتطور نشاط مناولة الحاويات في ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية والذي يعتبر من أحدث الموانئ ويربط الطرق البحرية بين الشرق والغرب على المحيط الهندي أضافة الى ميناء صلالة ، ثم تعرض لأنخفاضات متتالية الى أن وصل سنة 2008 الى (5.72%) .

ط. قطاع الأسكان / تذبذبت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي GDP وذلك لأحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة نتيجة الأستغناء عن الخدمات الثانية مما أثر سلباً في سياسة الأسكان المتبعة في السلطنة ، أذ وصل الى أعلى مساهمة له في سنة 2002 (67, 5%) ثم تعرض لأنخفاضات متتالية الى أن وصل الى (37, 3%) في سنة 2008 وكما هو موضح في الجدول (11) .

ي.قطاع الخدمات الحكومية / أرتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي حيث بلغت في سنة 2001 (99, 9%) ثم تعرض لأتخفاضات طفيفة الى أن وصل سنة 2008 الى (55, 5%) بسبب تطبيق سياسات ترشيد الانفاق العام ضمن برامج التصحيح الاقتصادي والمالي ومن ثم الاتجاه الى تقليص دور الدولة في عدد من الخدمات .

ك.قطاع الخدمات الأخرى / بلغ أعلى نسبة مساهمة له في سنة 2003 الى (34, 9%) وذلك على أثر تطور حصيلة الحكومة من ايرادات مختلفة من الخدمات الصحية والترفيهية والتعليمية ، ثم تعرض الى أنخفاض الى (51, 5%) في سنة 2008 .

6. **مملكة البحرين** :

يمكن معرفة اتجاه وواقع اقتصاد مملكة البحرين من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي وكما توضحها بيانات الجدولين (12) و (13) .

*- تأثر الناتج المحلي البحريني بالأرتفاعات الثلاث لأسعار النفط ، أذ أرتفع الناتج المحلي لسنة 2001 من (935, 7) مليار دولار الى (338, 24) مليار دولار لسنة 2008 .

*- وجود قطاعات اخرى تشغل حيزاً كبيراً في إجمالي الناتج المحلي كقطاع التجارة والمصارف والنقل والخدمات مع ملاحظة انحسار قطاع الزراعة .

*- من خلال تحليل الجداول (12، 13) نلاحظ بأن الأرتفاعات التي حدثت في الناتج المحلي الأجمالي من (2000- 2008) بعدما كان في سنة (2000) يشكل حوالي (971, 6) مليار دولار وذلك يعود الى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بلغ (53, 11%) والأستخراجية بلغ (39, 21%) والتجارة والمطاعم (17, 8%) وقطاع الخدمات الحكومية (82, 15%) والخدمات الأخرى (49, 6%) لعام 2001 بداية الطفرة النفطية .

أ. قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية :-

أن الحكومة البحرينية وضعت أستراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع حتى عام 2014 حيث تشمل زيادة أنتاج الخضروات 26 ألف طن والنخيل 600 ألف طن والأنتاج الحيواني 9 آلاف وتتضمن مايأتي [24]:-

*- زيادة الأنتاجية والنوعية للمنتجات الزراعية والحيوانية المحلية .

*- تبني سياسة الدعم الزراعي لمدخلاته الأنتاجية .

*- أنشاء صندوق التأمين الزراعي ضد الكوارث .

*- أنشاء مركز التدريب الزراعي والذي يهدف الى زيادة مهارات المزارعين والموظفين والمواطنين وترشيد أستهلاك المياه .

*- مكافحة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية وهي من المشكلات الرئيسية في أعاقة التنمية الزراعية والحيوانية بعد أن أصبح العالم قرية واحدة وأصبح انتقال الافات أكثر يسراً .

*- تنمية الموارد الزراعية والحفاظ على مصادرها من أرض زراعية ومياه وأشجار ونباتات محلية عبر برامج لتطوير أنظمة الري والصرف والمحافظة على المياه الجوفية ووضع نظم دقيقة للمعلومات المتعلقة بالمياه الجوفية .

ونلاحظ من خلال الجدول (13) ان مساهمة هذا القطاع تكاد تكون بطيئة وضئيلة في الناتج الأجمالي ، حيث قدرت في عام 2001 (74, 0%) ثم تعرض لأنخفاضات متتالية الى أن وصل سنة 2008 (29, 0%) .

ب. قطاع الصناعة الأستخراجية / نلاحظ من خلال الجدول (13) أن المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي قد أرتفعت بصورة تدريجية من (39, 21%) سنة 2001 الى (23, 28%) سنة 2004 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط ، ولكنه تعرض لأنخفاض طفيف الى أن وصل (03, 26%) سنة 2008 بسبب زيادة الضغوط التضخمية وبدء انتشار آثار الازمة العالمية ابتداءاً من النصف الثاني من عام 2008.

ج. قطاع الصناعة التحويلية / تقوم الحكومة البحرينية بدراسة لتحديد أهم معالم الأستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية وذلك من خلال أهمية الدفع بالصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والتي تستعمل منتجات الصناعات الأساسية كلقيم [•] في عمليات الأنتاج ليؤدي في النهاية الى زيادة في معدلات النمو الأقتصادية آخذين بنظر الأعتبار ضرورة خلق فرص عمل نوعية في قطاع الصناعة والتأكيد على عامل القيمة المضافة ليرتفع الدخل العام والخاص من خلال هذه الصناعة ومشتقاتها ورقيها ، وبالقدر نفسه يخلق أسواقاً محلية لتصريف هذا المعدن ليقلل عامل المجازفة والتقلبات الاقتصادية ، ويخلق بالتأكيد فرص عمل محلية جديدة متقدمة ومطلوبة [25]

د. قطاع الكهرباء والماء والغاز / أنخفضت مساهمة هذا القطاع الى (83, 0%) في سنة 2008 ، بعد أن كانت مرتفعة في سنوات (2001 ، 2002 ، 2003) وصلت على

• - المواد الأولية الأساسية المستخدمة في صناعة البتروكيمياويات .

التـوالي الـى (19, 2%) ، 29, 2% ، 10, 2%) . وان السـبب الرئيسـي وراء هـذا الأنخفاض في سنوات (2004، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) يرجع الى : .

أ- سياسات ترشيد الانفاق العام التي اتبعتها الدولة .

ب- وتقليص دور القطاع الحكومي.

هـ. قطاع البناء والتشييد / بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 الى (4.08 %) حيث بقي محافظاً على هذه النسبة الى ان وصل الى (4.45 %) في 2008 وذلك بسبب تراجع الطلب على مواد البناء .

و.قطاع التجارة والمطاعم والفنادق /شهد قطاع السياحة في المملكة أرتفاعاً حيث كان في 2001 (17, 8) ثم أرتفع في (2005 ، 2006) وصلت على التوالي (35, 10% ، 98, 12%) ثم أنخفض الى (79, 7%) في سنة 2008 ، فضلاً عن المساهمة الجدية للنشاط التجاري خاصة نشاط إعادة التصدير في المملكة ، وتسعى الحكومة الى تنفيذ خطة مدتها سبع سنوات لرفع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الآجمالي من 5% الى 10% والتركيز على السياحة التي ترتبط بالمسطحات المائية والتركيز على السياحة العائلية والنظيفة ، وقد اوضح تقرير صادر عن الاستثمارات السياحية في دول مجلس التعاون الخليجي الى أن هذه الدول منحت (380- مليار دولار) للمشروعات السياحية حتى عام 2018 ، ويمكن للسياحة ان تلعب دوراً متنامياً بحيث يمكن أن تضع منطقة الخليج العربي على قمة السياحة العالمية [26] .

ز.قطاع التمويل وتأمين المصارف / أرتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الأجمالي الى (27, 10%) في سنة 2003 وسنة 2005 (43, 24%) ثم تعرض لأنخفاضات الى أن وصل في سنة 2008 الى (37, 21%) . ويعود سبب هذا الأرتفاع الى الذي حدث في سنة 2005 لسببين رئيسيين هما [27] :-

*- أحتلال القطاع المصرفي الأولوية في سياسة التنوع الأقتصادي للمملكة .

*- تطور نطاق المصارف الأقليمية في المملكة .

*- اعطي لدور الجهاز المصرفي في تمويل وتأسيس مشروعات عملاقة لأنتاج الصناعات وتوطينها .

ح. قطاع النقل والمواصلات والتخزين / بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 الى (8.04 %) ثم انخفضت مساهمته الى (5.02%) في

عام 2008 وهذا بسبب تأثير الازمة العالمية أثرت على اداء الشركات العاملة في هذا القطاع حيث تكبدت هذه الشركات بخسائر بسبب حصولها على مخزون من المواد الخام بتكلفة عالية .

ط.قطاع الأسكان / نلاحظ من خلال الجدول (13) أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الأجمالي بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 الى(9.36 %) وحتى ول الى (6.26 %) في عام 2008 بسبب تأثير الازمة المالية حيث تراجع هذا القطاع في النصف الثاني من العام 2008 .

ي.قطاع الخدمات الحكومية / أن التطورات الطارئة على قطاع الخدمات تدل على حرص الحكومة في تأمين الوظائف الحكومية لجميع شرائح المجتمع ولكل التخصصات في جميع الأصعدة ، فقد نما هذا القطاع في سنة 2000 وصل الى (17.35 %) ثم تعرض الى الانخفاض فوصل في عام 2008 الى (9.94%) بسبب سياسات ترشيد الانفاق العام .

ك. قطاع الخدمات الأخرى / بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 الى(3.87 %) بسبب اهتمام الحكومة بهذا القطاع ثم تعرض لانخفاض في 2008 الى (3.28%) بسبب تقليص دور القطاع الخاص وتخفيض المخصصات المالية من قبل الحكومة لهذا القطاع .

ثالثاً : **تطوير مصادر الدخل بالاعتماد على تطوير القطاع الزراعي** .

من المهم في هذه السياسة أن يتم تطوير القطاع الزراعي لكي يواكب قوانين منظمة التجارة العالمية ، فقد منحت الأتفاقات المتعددة الأطراف فترة أنتقالية للبلدان النامية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي لمساعدتها على تنفيذ الألتزامات الناجمة عن هذه الأتفاقيات . ولا سيما أن أتفاقية منظمة التجارة العالمية الزمت الدول المتقدمة بتخفيض الأهمية النسبية لحماية المنتجات الزراعية بمقدار 36% من إجمالي الحماية خلال ست سنوات وللدول النامية تصل نسبته 24% خلال السنوات العشر الأولى للأتفاقية وأستثنت السلع الأستراتيجية [28] .

يهتم النظام العالمي الجديد أهتماماً كبيراً بتجارة السلع وفي مقدمتها المنتجات الزراعية حيث تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية التي تراكمت منذ فترة طويلة الى رسوم جمركية وعلى هذه الدول أن تضع حداً اعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع لايجوز تجاوز هذا الحد لاحقاً إلا في حالات الاغراق أو الوقاية ، ونظراً لأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس محدودة نسبياً خلال فترة (2000-2008) الموضحة في الجداول السابقة ، وأن مساهمة الصادرات الزراعية الى إجمالي الصادرات متواضعة جداً ، لذلك فأن الآثار الأيجابية من تحرير التجارة في السلع الزراعية على أقتصاديات دول المجلس محدودة – فالأنتاج الزراعي في معظمه يخدم السوق المحلية ومن الآثار الأيجابية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية مايلي [29] :-

1- تخفيض أعباء الميزانية الحكومية من جراء تخفيض الدعم الممنوح للزراعة.

2- تحسين انتاجية القطاع الزراعي وطرق تسويقه في الأجل الطويل .

أما الآثار السلبية من تحرير تجارة المنتجات الزراعية مايلي [30] :-

1- تقليص الأعانات الممنوحة للصادرات ، فعندما تقدم دولة إعانة لمزارعيها أو مصدريها تصبح اسعار منتجاتهم منخفضة مقارنة بأسعار منتجات دول لاتقرر مثل هذه الأعانة .

2- تزداد صادرات البعض على حساب البعض الآخر ، حتى تتساوى شروط المنافسة ينبغي الخيار بين جيلين : أما أن يمنح الجميع إعانات مماثلة وهذا غير ممكن لأسباب مالية وأدارية .

أو أن تلغى الاعانات وهذا ما يجري عليه العمل في نطاق التنظيم الجديد للتجارة العالمية .

وتعاني الموازين الزراعية العربية عجزاً مزمناً ، فحصيلة الصادرات الزراعية لاتمول سوى جزء من مبلغ الواردات الزراعية فعل سبيل المثال في تونس تغطي حصيلة الصادرات 70% من مبلغ الواردات . وتهبط هذه النسبة الى أقل من 20% في كل من مصر ولبنان والاردن والسعودية والى أقل من 5% في الكويت وليبيا والجزائر.

وقد تحددت سقوف التعريفات الكمركية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أنضمت الى عضوية المنظمة وذلك على النحو التالي [31] :-

1- دولة الامارات بلغت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية مابين 5% و 15% .

2- مملكة البحرين بلغت السقوف الجمركية العليا على الواردات 127 مجموعة سلعية 35% ، في حين تم تحديدها للسجائر بـ 100% .

3- دولة قطر تحددت السقوف الجمركية على واردات أكثر من 150 مجموعة سلعية بين 5, 5% و30% في حين تحددت السقوف الجمركية على أستيراد السجائر ولحم الخنزير بـ 100% .

4- دولة الكويت تحددت السقوف الكمركية على الواردات من جميع السلع ، ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية البتروكيمياوية بـ100% .

5- سلطنة عُمان تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات من جميع السلع بمعدل 15% ، عدا الأستثناءات التي تشمل منتجات زراعية وصناعية .

6- السعودية تبلغ السلع الزراعية 1320 سلعة تعادل 18% من إجمالي السلع منها 165 سلعة صنفتها السعودية سلعاً حساسة نجحت في تحديد سقوفها الجمركية ومنها القمح والتمور والحليب والدجاج ، بعض الخضار والفواكه على الرغم من ان دول المجلس لم تستخدم أسلوب دعم .

وان سقوف التعرفة الجمركية للدول المذكورة المتفق عليها مع المنظمة تتيح إمكانية توفير الحماية للمنتجات الزراعية إلا أن نمو الأنشطة المحلية الزراعية منها ستتضرر من

خلال أيقاف الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر غير المسموح به ضمن قواعد وشروط المنظمة حيث سيتضرر مصالح الأعضاء التجاريين في المنظمة وكذلك عدم تفضيل المشتريات الحكومية للسلع المنتجة محلياً على السلع المستوردة في الدول الأعضاء ، الا أن هناك نوع من الدعم المسموح به وهو دعم البحث العلمي المرتبط بصناعة معينة أو صناعات مختلفة ودعم صناعات من دون أنتقائية في المناطق النائية ، كما تسمح المنظمة بدعم مباشر للصناعات الوليدة فقط ولفترة محدودو حتى تستطيع أن تنافس الأسواق العالمية ، ومن أبرز المشاكل بين الدول المتقدمة والنامية في تجارة السلع هو أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بتخفيض السقوف الجمركية على الواردات الزراعية بينما تطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي وعدم دعم الصادرات .

رابعاً : **الأستنتاجات والتوصيات** :

الأستنتاجات :

1- حققت المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة في تطوير قطاع الصناعة الاستخراجية حيث وصل معدل النمو الى(3.9 %).

2-التطور الكبير الذي حدث في امارة دبي أدى الى تطور القطاع السياحي ويتوقع أن ترتفع قيمة الاستثمار السياحي الى 224 مليار درهم إماراتي بحلول 2020 .

3-تدهور القطاع الزراعي في دولة الكويت بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور أحوال وخواص التربة ومياه الري .

4-خصصت الحكومة القطرية مبلغ (17 مليار دولار) لتطوير القطاع السياحي لسنة 2010 باعتباره مصدر مهم من مصادر الدخل حيث احتلت قطر المرتبة (37) عالمياً والمرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الوسط .

5-تطور قطاع النقل والمواصلات في سلطنة عُمان وهذا يرجع الى تطور نشاط المناولة للحاويات في ميناء ريسوت بالمنطقة الجنوبية والذي يعتبر من أحدث الموانئ في المنطقة ويربط الطرق البحرية بين الشرق والغرب على المحيط الهندي

6-احتلال القطاع المصرفي الأولوية في سياسة التنويع الاقتصادي لمملكة البحرين حيث أعطي للجهاز المصرفي دور في تمويل وتأسيس مشروعات عملاقة لإنتاج الصناعات وتوطينها .

التـوصيـات :

1- توسيع قاعدة التوطين في جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من اجل تقليل نفقات التنويع الاقتصادي من رواتب للعاملين والمساكين الى أخرى .

2- المضي قدماً نحو تأهيل وتدريب الايدي العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق رفع مستوى التعليم .

3- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق ادارة الموارد الطبيعية وبمساعدة القطاع الخاص .

4- لابد من توجيه قطاع المال لاغراض التنمية وفقاً لمتطلبات العمل المشترك ووضع السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسير انسياب الاستثمارات العربية .

5- على دول المجلس المنتمية لمنظمة التجارة العالمية أن تلتزم بتحويل القيود الكمية التي تراكمت منذ فترة طويلة الى رسوم جمركية وأن تضع حداً أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع ولايجوز تجاوز هذا الحد الا بحالات الاغراق أو الوقاية .

خامساً : المصادر والمراجع :

1) جاسم بن محمد القاسمي ، (التكامل الأقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي) ، منشورات مركز الانماء القومي ، بيروت ، ط1، 1986 ، ص 32-33.

2) د. محمود علي الداود ، (الخليج العربي والعمل العربي المشترك) ، مطبعة دار الأرشاد ، بغداد ، 1980 ، ص 28-29 .

3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون ، 2007 ، ص 58 .

4)منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، 2009 ، التوقعات العالمية للنفط . موقع على شبكة الأنترنيت World Oil out Look , P 21

5) الأستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الزراعي للمملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة الأنترنيت ، (6WWW. aawsat . Com . php

قطاع الصناعة الأستخراجية في المملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة الأنترنيت
WWW. ecoworld – mag . com
7) قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة الأنترنيت
WWW. ecoworld – mag . com. op.cit
8) WWW . aawsat . Com . php . op.cit
9) تطوير القطاع السياحي للمملكة العربية السعودية ، موقع على شبكة الأنترنيت ،
WWW . Zawya . cam . Arabic
10) (مصدر سابق) ، WWW . aawsat . com . ph p
11) الأستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الزراعي لدولة الأمارات العربية المتحدة ،
موقع على شبكة الانترنيت، / WWW. Adcca / Arabic / Agh culture / page /
Agriculture strategic . aspx.
12) قطاع الصناعة الأستخراجية لدولة الامارات العربية المتحدة / موقع على شبكة
الأنترنيت . WWW. Alitihad . ae / details . php . op.cit
13) قطاع الصناعة التحويلية لدولة الامارات ، موقع على شبكة الأنترنيت .
WWW. Alitihad . ae / details . php . op.cit
14) تطوير القطاع السياحي لدولة الأمارات العربية المتحدة ، موقع على شبكة
الأنترنيت . WWW. Arabian business . com . php
15) الأستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الزراعي في دولة الكويت ، موقع على شبكة
الأنترنيت . WWW. Kunooz . com . php .
16) قطاع الكهرباء والماء والغاز في دولة الكويت ، موقع على شبكة الأنترنيت
WWW . alimtiaz , com . php .
17) تطوير القطاع السياحي لدولة الكويت ، موقع على شبكة الأنترنيت ،
WWW. Economy of Kuwait . com . php .
18) د. عبد الله العوينة ، تطوير القطاع الزراعي في دولة قطر ، موقع على شبكة
الأنترنيت . WWW . attarikh – alarabi . Ma .
19) الأستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصناعة الأستراتيجية لدولة قطر ، موقع على
شبكة الأنترنيت . WWW . qnaol . net / Industry pages .

20) WWW . qnaol . net / Industry pages . op.cit.

21) تطوير القطاع السياحي لدولة قطر ، موقع على شبكة الانترنيت
WWW. Qatortourism . gov . qa / press / in dex .

22) الأستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الزراعي لسلطنة عُمان ، موقع على الأنترنيت
WWW. Main omandaily . om / php .

23) WWW. Main omandaily . om / php op.cit .

24) وزارة شؤون البلديات والزراعة – المنامة ، موقع على شبكة الأنترنيت
WWW. Alwasat news . com . php .

25) وزارة شؤون البلديات والزراعة – المنامة ، (مصدر سابق) .

26) (مصدر سابق) .

27) قطاع التمويل والمصارف لمملكة البحرين ، موقع على شبكة الأنترنيت
WWW. Bahrain chamber . org . bh / ar / contet aspx/ ? pid =58 .

28) د. سالم توفيق النجفي ، الأمن الغذائي العربي – مقاربات الى صناعة الجوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 لسنة 2009، أيار ، ص 80 .

29) الأستاذ خليل ابراهيم ، (التأثيرات الأقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي) ، موقع على شبكة الأنترنيت ، 2009 .
WWW. Fao . org / world . p.1 .

30) صباح نعوش ، (الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الخامسة والعشرين ، العدد (282) ، 2002 ، ص 124–125 .

31) موقع على شبكة الأنترنيت WWW. Fao . org / world . p.3-4 op.cit.